الدلال يسأل عن إجراءات مجلس الوزراء لتنفيذ توصيات «المحاسبة» بشأن الوظائف الإشرافية

وجه النائب محمد الدلال سؤالًا برلمانيًا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، عن الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الصادر من ديوان المحاسبة بناء على تكليف من مجلس الأمة في عام 2015 بشأن الوظائف القيادية في الوزارات والإدارات الحكومية.

وقال الدلال في سؤاله: كفاءة وحسن اختيار القياديين من أهم عوامل نجاح الإدارة الحكومية، ولعل من أهم أسباب إخفاق تطبيق خطط وأهداف التنمية ضعف آليات اختيار القياديين في الدولة وضعف الرقابة على أدوارهم، وقد كلف مجلس الأمة ديوان المحاسبة في عام 2015 إعداد تقرير بشأن شاغلي الوظائف القيادية في الوزارات والإدارات الحكومية انتهى إلى جملة من النتائج والتوصيات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء والوزارات والجهات المختصة الحكومية حيال النتائج والتوصيات التي انتهى إليها تقرير ديوان المحاسبة الصادر في مارس 2016 بشأن أسس شغل الوظائف القيادية ومرتباتهم واللجان التي يعملون فيها وأدوارهم وتقييمهم وجميع ما ورد في التقرير من نتائج وتوصيات؟

2– ما الإجراءات التي اتخذها مجلس الوزراء تجاه ملاحظات ديوان المحاسبة المذكورة في تقريره المشار إليه في عام 2016 في الموضوعات الآتية:

أ– عدم وجود تنظيم موحد لشغل بعض المناصب القيادية في الجهات الحكومية؟

ب– استمرار بعض القياديين في ممارسة أعمالهم ومهامهم الوظيفية على الرغم من انتهاء المدد المذكورة في مراسيم تعيينهم دون تجديد؟

ج– عدم وجود نظام لتقييم أداء شاغلي الوظائف القيادية في الجهات الحكومية؟

د– تحميل ميزانية الدولة أعباء مالية نتيجة كثرة الاستثناءات الصادرة من الجهات المختصة بشأن القياديين وبالأخص في بند المكافآت؟

هـ– عدم وجود نظام موحد لتنظيم مشاركة القياديين أو ممثليهم في مجالس

محمد الدلال

أنس الصالح

الإدارات ومجالس الأمناء والمجالس العليا المشكلة من الجهات الحكومية؟

و– مشاركة عدد من القياديين في لجان وفرق عمل ليست ضمن اختصاصاتهم؟

3– هل يوجد توجه حكومي لاعتماد قواعد حوكمة وآليات لضبط ومراقبة أداء القياديين في الدولة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة منه.

كما وجه النائب الدلال سؤالا عن ضوابط اختيار القيادات والوظائف الإشرافية بالتربية ونقص العمالة بالمدارس

وقدم الدلال سؤالين برلمانيين إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.حامد العازمي، تناول في أولهما ضوابط اختيار قيادات وزارة التربية والوظائف الإشرافية فيها، وتناول في السؤال الثاني أسباب قلة أو ضعف وجود العاملين المتخصصين بالنظافة والإداريين من شركات النظافة والدعم الإداري في عدد من المدارس الحكومية ، وقال الدلال في سؤاله الأول:

إن الوظائف الإشرافية بوزارة التربية من أهم الوظائف التي يعتمد عليها في الوزارة، وقد امتنعت وزارة التربية مؤخرًا عن إصدار نشرة تحدد ضوابط اختيار قيادات وزارة التربية والوظائف الإشرافية وهو ما يعد إخلالًا بالفترة الزمنية المقررة في الترقيات، وحيث إن وضع ضوابط لتعيين القياديين من أهم متطلبات تطوير التعليم. يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– ما الجهة المعنية بإعداد نشرة الوظائف الإشرافية؟ وما الأسس والضوابط التشريعية والإدارية التي يستند عليها في إعداد وإصدار النشرة؟

2– متى ستصدر وزارة التربية نشرة الوظائف الإشرافية؟ وما أسباب تأخر إصدارها على الرغم من مرور فترة طويلة منذ إيقافها وعلى نحو مخالف لضوابط ديوان الخدمة المدنية؟

3– ما إجراءات الوزارة لوضع نظام تشريعي متكامل لاختيار القيادات التربوية والإشرافية سواء على مستوى المدارس أو على مستوى الجهاز الإداري في الوزارة؟

وقال الدلال في سؤاله الثاني، تعاني العديد من المدارس الحكومية من نقص وقصور في الدعم الإداري والعمالي واللوجستي تسبب في خلق مشاكل إدارية وزيادة أعباء على الهيئة الإدارية والهيئة التدريسية والطلبة والعاملين من الشركات التي توفر عمالة التنظيف ومن أبرز صور تلك المشاكل نقص العمالة في المدارس ومثال ذلك:

«منطقة حولي التعليمية»: مدرسة سليمان بن مالك المتوسطة ومدرسة فاطمة عبدالملك ومدرسة أم كلثوم المتوسطة بنات وأسماء بنت يزيد الأنصارية بنات بمنطقة السلام ومدرسة الفضل بن عباس وسلمى بنت مالك في منطقة حطين.

«منطقة مبارك الكبير التعليمية»: مدرسة حسناء بنت معاوية في منطقة القصور وعبدالرحمن فارس الوقيان الابتدائية بنون في منطقة صباح السالم وبدرية العتيقي الابتدائية بنات «وصل نقص العمالة فيها 100 %» ومدرسة جون الكويت وثانوية برقان.

«منطقة الأحمدي التعليمية»: روضة التحرير في منطقة الرقة.

«منطقة الجهراء التعليمية»: مدرسة عمرة بنت رواحة الثانوية.

«منطقة الفروانية التعليمية»: مدرسة أميمة بنت النعمان في منطقة الرحاب ومدرسة قيس بن عاصم الابتدائية بنون في منطقة العارضية وثانوية الفريعة بنت مالك وأميمة بنت ربيعة.

«منطقة العاصمة التعليمية»: ثانوية منيرة الصباح في منطقة جابر الأحمد.

ويعكس هذا النقص ضعف الوزارة في متابعة هذه المدارس ودعمها. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما أسباب قلة أو ضعف وجود العاملين المتخصصين بالنظافة والإداريين من شركات النظافة والدعم الإداري في المدارس الحكومية المذكورة أعلاه وغيرها من المدارس؟

2 – هل توجد شكاوى أو مطالب من المدارس في جميع المناطق التعليمية في شأن نقص العمالة من شركات الدعم والنظافة؟ وما رد الوزارة على تلك المطالب والشكاوى؟

3 – أسماء الشركات الموكل إليها توفير عمالة (دعم وتنظيف... إلخ) في المدارس الحكومية، مع بيان مدة العقد وعدد العاملين في كل مدرسة من المدارس، وهل يوجد تخلف في إنجاز العقود المبرمة مع الشركات المتعاقد معها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما موقف الوزارة حيال ذلك؟

4 – ما استعدادات وخطط وزارة التربية للعام الدراسي القادم في ظل وجود نقص في العمالة الداعمة إداريًا وفي مجال التنظيف؟

الدمخي: «الحيازات الزراعية».. كسب ولاءات وتفريط في أمن الكويت الغذائي

رياض عواد

عادل الدمخي

أكد النائب عادل الدمخي أن استجواب وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري جاء بهدف الإصلاح والصالح العام وان المقصود هو صفة الوزير وليس شخص الوزير.

وأضاف أن اي انحراف لتوجيه الاستجواب إلى عنصري فهو مرفوض

وقال الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «نحن نمثل الامة باكملها دستوريا.. واي مخطئ كان سنستجوبه» .

وأشار إلى أن محاولة غرس الفتنه والتفرقة بين اعضاء مجلس الأمة أمر مرفوض .

وقال» في استجواب الوزيرة هند الصبيح حاولت الحكومة بأدواتها ان يغرسوا هذا المعني الطائفي الا انني تحدثت عامدا مؤيدا للاستجواب حتي اكسر هذه الفتنة وهذه التفرقة»

ولفت إلى أن كل الوزراء يمثلون الشعب الكويتي وإن أصاب الوزير نؤيده وإن أخطأ نقف ضده لذلك الانحراف في هذا المعنى مرفوض.

وبين أن استجواب الوزير الجبري كان حول قضايا مهمة منها الأمن الغذائي والحيازات الزراعية ويتعلق بأمن الكويت كلها.

وأوضح ان الحيازات الزراعية جريمة فيها كسب ولاءات وتفريط في أمن الكويت الغذائي سواء الثروة الحيوانية أو الزراعية وهي مسأله تتعلق بأمن الكويت الغذائي .

وذكر أن الاستجواب تطرق ايضا إلى النشاط الرياضي وأي تلاعب فيه يؤثر على الشباب ، وأيضا الإعلام ومتابعة الأخطاء التي تتابع في الوزارة.

وقال إن الاستجواب تطرق إلى أمور لم يتم التطرق إليها من قبل «ولا يمكن أن نسكت عن اخطاء تتالت».

وأشار إلى أن اليوم ترسخ ان النائب يصير وزير وتتحول الوزارة إلى مقر انتخابي من خلال ممارسات سابقة لذا تمت محاسبة الوزير بهذا الأمر.

وبين أن الحيازات الزراعية كل الكويت تتحدث عنها وهناك من يشتري من حر ماله وهناك من من يسلك الطرق القانونية وناس للاسف تاخذ الحيازات لانها موالية لفلان وغير ذلك.

وللاسف يحولها بعد ذلك لاماكن ترويح واماكن تأجير وليس لصالح الأمن الغذائي

وقال الدمخي إن «الوزير متوقع الا تطرح فية الثقة لكن سنتابع خطوات الإصلاح ولن نتردد بالمسائلة مره اخري».

وقال إن الهدف هو معالجة الشبهات التي أثيرت ويقوم بالواجب المطلوب.

وتوجه الدمخي بكلمة للقبائل قائلا»انا رجل من قبيلة وكل القبائل لهم احترامهم ولا نستجوب الوزير لأنه من قبيلة ..لا هذا غير صحيح ولا نسيئ لاحد»

وقال إنه يستجوب الوزير لأنه هناك خلل في هذا المكان ومن لايريد ان يتجوب لايصير وزيروالشيخ الي ما يبي يستجوب لا يصير وزير وابن القبيلة كذلك الذي لايرغب ان يستجوب لايصير وزير.

و قال الدمخي إن جريدة الجريدة نشرت تحقيق عن تجاوزات في عقد التطعيمات « التحصين «.

وقال تحدث في هذا الموضوع في ان هناك شبهه تنفيع حيث تأسست شركة تطعيمات في مايو 2017 وتدخل لمناقصه ويكون هناك اصرارعلى ترسية المناقصة عليها رغم الترسية على شركة أخرى، حيث تم إعادة الطلب مرة واثنين.

وبين أن الشركة الحالية يمدد لها كل ثلاثة شهور بخمسين الف دينارغم أن ديوان المحاسبة اتهمها انها شركة نصابة.

ولذلك يجب على الوزير ان يتراجع ويوقف التعامل معها وان يرسى المشروع علي شركات اخري .

وأشار إلى أن مدير الهيئة يرفض ثم يتم الأمر من ورائه وهذا حدث أمامنا في لجنة الميزانيات.

وطالب الوزير بتطبيق القانون على كل من تملك مزرعة بدون وجه حق ومطالبتهم باستغلالها في الوجه الصحيح حتى لايكون على حساب الأمن الغذائي .

وقال إن الدولة تنفق مئات الملايين وليس هناك اكتفاء ذاتي في الغذاء.

وتساءل: لماذا الاحتكارات ومنح هذا ومنع ذاك، ولماذا لاأستفيد من المزادات والايرادات التي تجلبها.

ولفت إلى أن الوزير لم يجب عن اسباب استبعاد الاتحادات التي تمثل القطاعات مثل اتحاد مربي الأبقار ومنتجي الألبان وغيره عن مجلس إدارة هيئة الزراعة.

ولم يجب لماذا استخدم قسم التخطيط والدراسات للتجميد وديوان المحاسبة قال هذا خطأ .

وأضاف أنه لم يرد علي شبهات التنفيع في التوظيف وملاحظات ديوان الخدمة في الإعلام وطبيعة الاستعانة بالقضاة الوافدين .

كما لم يجب علي محور المطبعه في وزاره الاعلام واهدار 30 مليون دينار وعن مخالفات ديوان المحاسبة في الوزارة.

وأكد الدمخي أن جزء من هذه الأخطاء يتحملها رئيس الحكومة واستغرب تأييد الحكومة له وهو مليئ بالتجاوزات وعلي رئيس الحكومة ان يراقب ويتحمل جزء من مسئولية وزرائة.

عبدالله الكندري يسأل العقيل عن سبب طلب إصدار أذونات عمل للكويتيين في القطاع الخاص

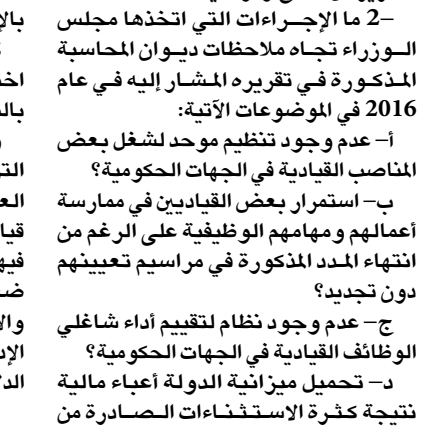

مريم العقيل

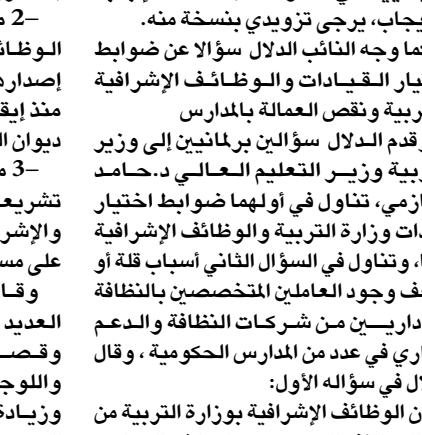

عبدالله الكندري

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالًا برلمانيًا إلى وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل طالبًا إفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما سبب طلب إصدار أذونات عمل للكويتيين في القطاع الخاص (موظفين وأصحاب عمل) على الرغم من أن قرار مجلس الوزراء رقم (613) لسنة 2015 اشترط فقط التسجيل في الهيئة ولم يشترط إذن عمل يلزم تجديده كل فترة؟

2 –السند القانوني لعدم تسجيل أصحاب الرخص المتناهية الصغر للحصول على دعم العمالة على الرغم من موافقة جميع الجهات المعنية باستثناء الهيئة العامة للقوى العاملة؟

3 – طالعتنا إحدى الصحف المحلية مؤخرًا عن وجود شكاوى عمالية بسبب تجارة الإقامات التي بلغت قيمتها (1500 د.ك) على ملفات المشروعات الصغيرة، لذا يرجى تزويدي بأعداد التأشيرات والتصاريح الصادرة من الهيئة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وكم عدد الشكاوى العمالية عليها وذلك للسنوات الثلاث الماضية، وما الإجراءات المتخذة من قبلكم؟

عاشور يسأل الروضان عن المشاريع الصغيرة وتسكين مناصب في «التجارة»

وجه النائب صالح عاشور 3 أسئلة برلمانية إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان.وطالب في السؤال الأول إفادته وتزويده بالآتي:

– جميع قرارات تسكين المناصب في وزارة التجارة والصناعة من رئيس قسم ومراقب ومدير سواء التثبيت أو التكليف أو الإنابة منذ تاريخ 1 يناير 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

وطالب في السؤال الثاني إفادته وتزويده بالآتي:

–1 المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي وافقتم عليها منذ تاريخ 1 يناير 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وما نوع المشروع وقيمة الدعم المقدم له واسم صاحب المشروع.

–2 المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي استثنيت ووافقتم عليها منذ تاريخ 1 يناير 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وما نوع المشروع وقيمة الدعم المقدم له واسم صاحب المشروع وأسباب ومبررات الاستثناء.

وطالب في السؤال الثالث إفادته وتزويده بالآتي:

–1 القسائم الصناعية التي وزعت في منطقة صبحان، وأسماء الشركات التي خصصت لها وأسماء ملاكها والغرض من التخصيص ونوع النشاط منذ 1 يناير 2019 حتى تاريخ الإجابة على هذا السؤال، وهل سبق أن خصصت قسائم لهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمتى كان ذلك؟ وما نوع تلك القسائم وكم مساحتها؟

–2 القسائم الصناعية التي وزعت في منطقة الشدادية، وأسماء الشركات التي خصصت لها وأسماء ملاكها والغرض من التخصيص ونوع النشاط منذ 1 يناير 2019 حتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال، وهل سبق أن خصصت قسائم لهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فمتى كان ذلك؟ وما نوع تلك القسائم وكم مساحتها؟

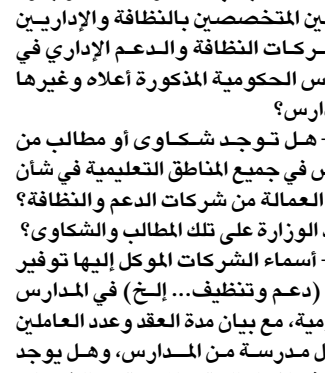

صالح عاشور

فهاد للجراح: ما الجهة المسؤولة عن صيانة البوابات الحديدية الخاصة بمعسكرات «الداخلية»؟

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالًا برلمانيًا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قال في مقدمته:

تنعى الكويت شهيد الواجب محمد عبدالله العنزي من الإدارة العامة لقوات الأمن الخاص والذي توفي في تاريخ 20 إبريل 20019 جراء حادث أليم أثناء تأديته مهام عمله بعد سقوط البوابة الحديدية عليه، وذلك بسبب إهمال الشركة بضوابط شروط الأمن والسلامة.وطالب إفادته وتزويده بالآتي:

–1 ما الجهة المسؤولة عن صيانة البوابات الحديدية الخاصة بمعسكرات وزارة الداخلية؟

–2 هل يوجد إنذار سابق من المسؤولين في معسكر القوات الخاصة بعدم صلاحية البوابة الحديدية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بجميع المراسلات.

–3 هل شكلت الوزارة لجنة تحقيق للوقوف على الحادثة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بأسماء أعضاء اللجنة ومدة تقديم تقريرها.

–4 هل عملت الوزارة إجراءات احترازية بعد وقوع الحادثة لعدم تكرارها مستقبلًا؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك

عبدالله فهاد

«الميزانيات» تناقش تقديرات أبواب المصروفات للسنة المالية «2020/2019»

تعقد لجنة الميزانيات والحساب الختامي اليوم الثلاثاء اجتماعًا لمناقشة تقديرات أبواب المصروفات (الباب الثاني والباب الخامس والباب السادس والباب السابع والباب الثامن) الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020 / 2019.

ويحضر اجتماع اللجنة ممثلو كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية

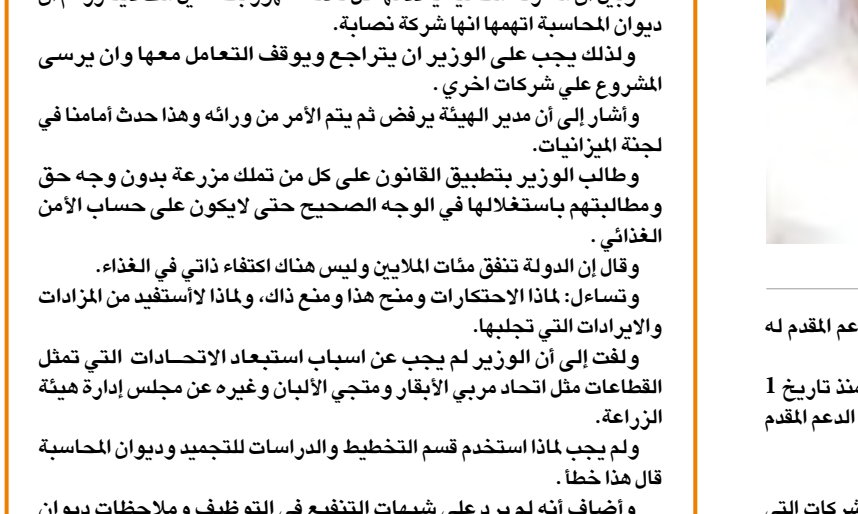

من اجتماع سابق للجنة الميزانيات